E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/129
27 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٧/٥١

١- هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ١١٧/٥١ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار"، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إليّ أن أواصل مناقشاتي مع حكومة ميانمار من أجل المساعدة في تنفيذ ذلك القرار، وفيما تبذله من جهود لتحقيق المصالحة الوطنية، وأن أقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين.

٢- وحسبما بينت في تقارير سابقة، فإنني أعتبر الدور الذي عهدت به إلي الجمعية العامة هو القيام بمساع حميدة. وهو دور يتميز عن ولاية تقصي الحقائق التي عهدت بها لجنة حقوق الإنسان إلى المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٣- وستعلم اللجنة من تقريري إلى الجمعية العامة (A/51/660) أنه عقدت في نيويورك وفي بانكوك، ثلاث جولات من المحادثات مع وزير خارجية ميانمار يو أون غيو في الفترة بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأُبلغت نتائج هذه المحادثات في التقرير الآنف الذكر الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

٤- وإثر اعتماد قرار الجمعية العامة ١١٧/٥١ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، طُلب إلى الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أن يحيل إلى حكومته مقترحاً بأن يقوم مدير شعبة شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية بزيارة ميانمار كجزء من المشاورات الروتينية التي تجريها الإدارة مع البلدان الكائنة في المنطقة، وتمهيد السبيل لجولة جديدة من المحادثات في يانغون بين سلطات ميانمار ومبعوث الأمين العام قبل تقديم تقريري إلى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين.

٥- ووافقت حكومة ميانمار على زيارة السيد فرانسيسك فندرل مدير شعبة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي حدثت في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧. وأجرى السيد فندرل أثناء زيارته مشاورات مع وزير الخارجية يو أون غيو، ووزير انهاض المناطق الحدودية، والأعراق الوطنية والشؤون الإنمائية، الفريق مونغ ثينت، ووزير التعاونيات، والأمين العام للرابطة الاتحادية للتضامن والتنمية، يو ثان أونغ، وكبير القضاة، يو أونغ توي، والمدعي العام، يو ثا تون، وكبار أعضاء مكتب الدراسات الاستراتيجية، ومسؤولي مديرية إدارات مخابرات الدفاع التابعة لوزارة الدفاع، ومع مسؤولين من وزارة الخارجية. كما أجرى السيد فندرل مشاورات مع قادة الأحزاب السياسية، وهي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بما في ذلك مع أمينتها العامة دو أونغ سان سوو كيي، وحزب الوحدة الوطنية، ورابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية.

٦- واقترح السيد فندرل في لقاءاته بوزير الخارجية، وغيره من كبار مسؤولي وزارة الخارجية قيام السيد الفارو دي سوتو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بزيارة ميانمار في آذار/مارس. وسيجري السيد دي سوتو، بوصفه مبعوثي، محادثات على المستوى الملائم بحيث يمكنني من تقديم تقرير أكثر شمولاً إلى اللجنة في الموعد المناسب أي إلى دورتها الثالثة والخمسين. واقترح السيد فندرل مقترحات شتى لتنظر فيها حكومة ميانمار من أجل أن تصبح الزيارات المقبلة لمبعوثي إلى ميانمار أكثر انتظاماً وأقل إثارة للجدل مما كان عليه الحال في الماضي. وأحاطت وزارة الخارجية علماً بالمقترحات بدون تقديم رد فوري يتعلق بالتاريخ المقترح لزيارة مبعوثي.

٧- وقام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمتابعة مقترح السيد فندرل في نيويورك مع البعثة الدائمة لميانمار لدى الأمم المتحدة. وردت حكومة ميانمار بأن كبار المسؤولين الحكوميين لديهم ارتباطات حتى نهاية شهر نيسان/أبريل، ولن يتسنى لهم الترحيب بمبعوثي إلا بعد ذلك التاريخ. ولذا لن يتسنى لمبعوثي زيارة ميانمار قبل تقديمي لهذا التقرير.

٨- ولئن كانت الزيارة إلى ميانمار في شباط/فبراير ١٩٩٧، تشكل جزءاً من المشاورات الروتينية مع البلدان الكائنة في المنطقة، ومن ثم، لم تكن على المستوى المناسب لقيام مبعوثي بمساعي حميدة جيدة، فإني أود الإبلاغ عن بعض النقاط البارزة للمناقشات التي أجراها السيد فندرل مع متحدثيه في ميانمار فيما يتعلق بالمسائل المثارة في قرار الجمعية العامة ١١٧/٥١.

٩- ففيما يتعلق بالمؤتمر القومي الذي لم يجتمع منذ آذار/مارس ١٩٩٦، أوضحت السلطات أنه بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ الأساسية للدستور البالغ عددها ١٠٤، والفصول الثلاثة عن "الدولة" و"هيكل الدولة"، و"رئيس الدولة"، يتعين النظر في تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والولايات والمناطق، والمناطق ذات الإدارة الذاتية في إطار الفصول المتعلقة بالسلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وذكرت السلطات أيضاً أنه تجري مناقشات تمهيدية بشأن هذه المسألة الهامة فيما بين مختلف الوزارات، وبين

الحكومة والأعراق الوطنية. كما دللت على أن دستوري عام ١٩٤٨ وعام ١٩٧٤ أخفقا لأنهما لم يستجيبا بصورة كافية لتطلعات الأعراق الوطنية، وأنه من المهم ضمان أن يعكس الدستور الجديد تطلعاتها. بيد أنه لم يقدم إطار زمني فيما يتعلق بموعد إعادة انعقاد المؤتمر الوطني. ووفقاً لما أوضحه كبير القضاة وهو أيضاً رئيس اللجنة العاملة لدعوة المؤتمر الوطني للانعقاد، أنه بمجرد تسوية مسألة تقاسم السلطة سيكون بالإمكان التحرك بشكل أسرع بشأن صياغة الفصول المتبقية ألا وهي المتعلقة بتشكيل الأحزاب السياسية، وبـ Tatmadaw (قوات ميانمار المسلحة)، وحقوق المواطنين ومسؤولياتهم، والانتخابات، وأحكام الطوارئ، والتعديلات على الدستور، والشعار الوطني، والعاصمة، والأحكام الانتقالية، والأحكام العامة، واقتسام السلطات بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومن ناحية أخرى، أوضح بعض ممثلي الأحزاب السياسية والأعراق الوطنية أنهم لم يكونوا على علم بأن مناقشات تدور بين الحكومة والمجموعات الإثنية.

١٠- وقد شدد مسؤولون حكوميون بصورة متكررة على أن الأولوية بالنسبة لميانمار هي مشكلة مختلف العصيانات التي ابتليت بها ميانمار منذ استقلالها. وأوضحوا أنه لأول مرة في تاريخها، سكتت البنادق في معظم أنحاء ميانمار نتيجة لاتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين المجموعات الإثنية المسلحة والحكومة. وأكدوا أيضاً أنه فقط بعد زوال التهديدات التي كان استقرار البلد يتعرض لها، يمكن إجراء مناقشات بشأن الديمقراطية القائمة على التعدد الحزبي، وأن هيئة "منضبطة" فقط مثل Tatmadaw (قوات ميانمار المسلحة) هي التي بوسعها تأمين أن تلقي المجموعات المسلحة أسلحتها بمجرد اتمام صياغة الدستور. وفي رأي ممثلي بعض الأحزاب السياسية والأعراق الوطنية أنه من غير المحتمل أن تنتهي العصيانات ما لم يصبح المؤتمر الوطني تمثيلياً بصورة كاملة، وما لم ينشأ حوار حقيقي بين الحكومة والأحزاب السياسية والمجموعات الإثنية.

١١- وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي حدثت مؤخراً ضد الاتحاد الوطني الكاريني، أوضحت الحكومة أنها عقدت أربع اجتماعات في عام ١٩٩٦ مع ممثلي هذا الاتحاد الذي تعتبره الحكومة آخر مجموعة إثنية مسلحة لم "تدخل الحظيرة الشرعية". ووفقاً لما أشارت إليه الحكومة، فإنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الوطني الكاريني لأن قيادته لم تقبل نفس الشروط التي قبلتها المجموعات الإثنية المسلحة الأخرى، وأن الحكومة لا تستطيع أن تعامل الاتحاد الوطني الكاريني بصورة مختلفة عن المجموعات الأخرى بالموافقة على مجموعة منفصلة من المطالب، بما في ذلك إجراء حوار سياسي، وهو حوار لا يمكن إجراؤه إلا داخل المؤتمر الوطني. ونظراً لفشل المفاوضات، قررت الحكومة إرسال قوات إلى مناطق الحدود لتصفية معسكرات الاتحاد الوطني الكاريني، وإعادة تأكيد السيطرة الحكومية على كامل الأراضي الوطنية.

١٢- ووفقاً لما تشير إليه الحكومة، ينبغي عدم إيلاء أهمية لاجتماع ماي ثا روهتا الذي عقدته المجموعات الإثنية في كانون الثاني/يناير عند الحدود بين ميانمار وتايلند، والذي أُشير إلى أنه حضره ممثلون لعدة أعراق وطنية والذي دعا، ضمن جملة أمور، إلى حل "sham" أي المؤتمر الوطني، وإجراء حوار ثلاثي الأطراف بين مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، ودو أونغ سان سوو كيي، و"القوات المناصرة للديمقراطية"، وقادة المجموعات الإثنية الوطنية. وأوضحت السلطات أن معظم المجموعات الإثنية التي تضمها "الحظيرة الشرعية" لم تحضر الاجتماع، وأن المجموعات التي حضرته أبلغت الحكومة فيما بعد أنها لم توقع الإعلان الذي صدر في ختام الاجتماع.

١٣- وردا على الأسئلة التي وجهها السيد فندرل بشأن الآفاق المرتقبة لإجراء حوار مع دو أونغ سان سوو كيي، والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي فازت بالأغلبية المطلقة للأصوات في انتخابات عام ١٩٩٠، أعادت الحكومة تأكيد أن المحفل الوحيد لإجراء مناقشات سياسية هو المؤتمر الوطني الذي اختارت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الانسحاب منه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (والذي طردت منه بعد ذلك) وأن انتخابات عام ١٩٩٠ لم تجر لغرض الانتقال الفوري للسلطة منذ أن اصبح دستور عام ١٩٧٤ غير ملائم، وأن دستوراً جديداً طُلب قبل إجراء أي انتقال للسلطة، وأن ستة أعوام قد انقضت منذ إجراء تلك الانتخابات. ومن ناحية أخرى فإن ممثلي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بعد أن أعربوا عما يساورهم من قلق بالغ بشأن ما يعتبرونه استمرار عمليات القبض على أعضاء الحزب، أوضحوا أن قرار الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بالاشتراك في المؤتمر الوطني لقرابة ثلاث سنوات لم يقصد منه التعبير عن موافقة أنصار الرابطة على تشكيل المؤتمر أو تسييره، وأنهم قرروا الانسحاب منه عندما أصبح واضحاً أن مقترحاتهم لا تؤثر على إجراءات المؤتمر أو على نتائجه على الرغم من أن المفروض هو أن يعمل المؤتمر على أساس تحقيق التوافق في الآراء. كما أنه أوضح استعدادهم لبدء إجراء حوار مع الحكومة بدون شروط مسبقة، ومناقشة سبل جعل المؤتمر الوطني هيئة تمثيلية حقاً. إلا أن السلطات أعلنت أنه لا توجد آليات لتعديل تشكيل وتسيير المؤتمر الوطني، وإنهم لا يرون أهمية في إجراء حوار، مهما كان غير رسمي، بشأن هذه المسألة أو غيرها، مع دو أونغ سان سوو كيي، والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

١٤- وفيما يتعلق بإمكانية قيام السيد راجسومر لالاه المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار بزيارة لذلك البلد قبل الدورة الحالية للجنة، أعلنت السلطات، مع عدم استبعادها التعاون مع المقرر الخاص، أن الوقت غير مناسب للزيارة التي اقترحت السلطات أن تحدث في "وقت ملائم".

١٥- وأعادت الحكومة تأكيد رغبتها في إجراء اتصالات هادفة مع الأمم المتحدة، وبوجه خاص، مواصلة الحوار معي ومع ممثليّ.

١٦- وأرحب بالزيارة إلى ميانمار التي قام بها مؤخراً أحد أعضاء الأمانة، وبتمكنه من إجراء مناقشات مع الحكومة ومع ممثلي الأحزاب السياسية، كما ألاحظ رغبة الحكومة في مواصلة الحوار معي بشأن المسائل موضع قلق المجتمع الدولي، على النحو المعبر عنه في القرارات المتعاقبة للجمعية العامة واللجنة. ومن ناحية أخرى، يحدوني أمل قوي في أن يتسنى لمبعوثي الذي لم يستطع زيارة ميانمار لأكثر من عام ونصف العام، أن يفعل ذلك في المستقبل القريب جداً. فإجراء زيارات من هذا القبيل أمر ضروري إذا أريد مني تنفيذ رغبات الدول الأعضاء. ولا يسعني أيضا سوى الإعراب عما أشعر به من احباط لعدم استطاعتي الإبلاغ عن إحراز تقدم بشأن المجالات التي أعربت الجمعية العامة واللجنة مراراً عما يساورها من قلق بشأنها.

- - - - -